الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟

د.جمال العيفة
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة باجي مختار- عنابة-

يقول المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد:
" الزمن الراهن ساحة معركة و السلاح فيها هو المعرفة "

ملخص

سنحاول في هذا المقال القيام بمقاربة تحليلية للدور التنموي للجامعة الجزائرية، من خلال التشريعات الموضوعة، والواقع التنموي في البلاد، مركزين بالأساس على ما ورد ضمن المخطط الخماسي- 2012/2008- للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مستعينين بنتائج تقارير التنمية البشرية العربية والأممية، وببعض إحصائيات الهيئات الثقافية الدولية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي على غرار منظمة اليونسكو.

Résumé

Dans cet article, nous essayons d'entreprendre une approche analytique du rôle de développement de l'université algérienne, et ce à travers la législation et le développement de notre pays. Nous nous pencherons surtout sur le contenu du plan quinquennal 2008/2012, en se basant sur les résultats des rapports de développement humain émanant d'organismes arabes et Onusiens, ainsi que des statistiques des institutions culturelles liées à l'enseignement supérieur et à la recherche scientifique telle l'UNESCO.

عرفت الدول النامية، ودولنا العربية على الأخص، مع بدء العصر الاستعماري في القرن التاسع عشر، إقامة جامعات جديدة على النمط الأوربي الحديث، وقد أدت حركات الاستقلال في القرن العشرين إلى إقامة عدد كبير من الجامعات الوطنية المستقلة، كانت جميعا على صورة الجامعة الأوربية، وعلى الأخص من حيث المناهج. وقد شهد التعليم العالي العربي نموا واضحا، فقد تزايد عدد

الجامعات بشكل مضطرد وتزايد معه عدد الطلاب والأساتذة والباحثين.

غير أن هذا التزايد العددي الكمي في عدد الجامعات وعدد الطلبة، لم يرافقه تطور نوعي، ولا خصوصيات ميزت الجامعة العربية عن نظيرتها الغربية، حيث ظلت كلمات: جامعة، أستاذ جامعي، طالب جامعي، بحث علمي، تفرغ، إنماء... كلمات لها معنى أو معان أوربية محددة، ولكنها تأخذ في البلدان النامية معان مختلفة لم تأخذ كلها الوضوح الكافي المشترك في اللغة العامة.

كما أكدت منظمة اليونسكو في مختلف مؤتمراتها الخاصة بالتربية والتعليم العالي، على مجموعة من المبادئ والمفارقات الواجب على الدول والحكومات الانتباه إليها في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وأبرزها:

– لقد أوضحت كل المؤتمرات الإقليمية التي قامت بها اليونسكو تحضيرا للمؤتمر العالمي للتعليم العالي بباريس في كل من هافانا نوفمبر 1996، داكار أفريل 1997، طوكيو جويلية 1997، وبيروت مارس 1998، أن شتى أنواع البيئات التي تتفاعل مع مؤسسات التعليم العالي تشهد تحولا شاملا: العولمة، وتزايد الترابط الدولي، وتزايد الترابط الإقليمي، وتضخم أعداد الطلاب وانتقال مواقع الشركات الكبرى، والتهميش والتجزئة، وشيوع التطبيقات التكنولوجية، وغيرها من المظاهر الدالة على التحولات السريعة في البيئات المحلية والدولية.

– الطلب المتزايد على التعليم العالي وتضخم أعداد طلابه، على الرغم من عدم التيقن من العثور على فرصة عمل بعد التخرج[1].

– ضرورة ارتباط البرامج ووسائل التدريب في التعليم العالي بالسياق الدولي، إلى جانب ضرورة ارتباطها أيضا بالسياق المحلي.

– تمتع عدد لافت للنظر من المدرسين بصفة الباحث أيضا، لكن مع إجراء عدد أقل نسبيا من البحوث الفعلية[2].

ولا تشكل الجامعة الجزائرية استثناء عن السياق سالف الذكر، بل تتميز فضلا عن ذلك بظروف النشأة وخصوصيات الحالة الجزائرية التي شهدت استعمارا فرنسيا

استيطانيا حاول القضاء على الهوية اللغوية والثقافية للأمة الجزائرية، مما جعل كل محاولات النهوض تُمنى بالفشل، فما بالك باللحاق بالركب الحضاري.

ولذلك سوف نحاول في هذا المقام القيام بمقاربة تحليلية للدور التنموي للجامعة الجزائرية، من خلال التشريعات الموضوعة، والواقع التنموي في البلاد، مركزين بالأساس على ما ورد ضمن المخطط الخماسي-2012/2008- للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مستعينين بنتائج تقارير التنمية البشرية العربية والأممية، وببعض إحصائيات الهيئات الثقافية الدولية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي على غرار منظمة اليونسكو.

بناء على ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

- ما هي آفاق البحث العلمي في الجزائر من خلال المخطط الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي- 2012/2008-، وفي ظل التشريعات الجديدة التي تخص القطاع؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الجامعة الجزائرية الحالي؟

- ما هي آفاق الجامعة الجزائرية خاصة في ظل المخطط الخماسي للتعليم العالي والبحث العلمي 2012/2008؟

- هل ترسانة القوانين التي تم إصدارها خلال السنة الجارية كفيلة بتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؟

من خلال الأسئلة السابقة يمكننا التطرق للموضوع من خلال العناصر التالية:

- مفهوم الجامعة ووظائفها في التشريع الجزائري.

- واقع الجامعة الجزائرية استنادا لمعطيات الوصاية ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و تقارير التنمية البشرية العربية والأممية.

- توجهات الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الخمسية القادمة 2012/2008.

الجامعة في التشريع الجزائري:

يمكن الإشارة بداية لمفهوم الجامعة في التشريع الجزائري (وفقا للمرسوم رقم 83- 544 المؤرخ في24 سبتمبر 1983 والمتضمن القانون الأساسي للجامعة، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 98- 253 المؤرخ في 17 أوت 1998 المعدل للمرسوم المذكور أعلاه) الذي تم تعديله بالقانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008[3].

حسب ما ورد في المادة 02 من القانون ذاته:

"تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي، وتتكون الجامعة من كليات".

كما يتكفل بالتعليم العالي على المستوى الوطني المؤسسات التالية:

- الجامعات 26 جامعة – المراكز الجامعية 16 مركزا (المراكز الجامعية هي مؤسسات للتعليم العالي مرشحة للترقية إلى جامعات وفق مقاييس بيداغوجية وعلمية على الخصوص، المادة 39 من القانون رقم 08-06 23 فبراير 2008) – المدارس الوطنية 05 – المدارس العليا 04 – المعاهد الوطنية 06[4].

وإذا كان من البديهي أن الجامعة البنية العلمية الأساسية في الدولة الجزائرية، إلا أن عملها الأساسي يتركز على العملية التدريسية، وتشارك بشكل متواضع وهامشي في عملية البحث العلمي والتطوير التقني، لأن الجامعة الجزائرية لا تزال حكومية خالصة.

الدور التنموي للجامعة ووظائفها:

تضطلع الجامعة الجزائرية بمجموعة من المهام والوظائف المنوطة بها، وعلى رأسها: تكوين رأس المال البشري، المساهمة في التقدم الاقتصادي، حفظ التراث الوطني...

غير أن الوظائف الرئيسة يمكن حصرها في ما يلي: التدريس والتكوين وخدمة المجتمع.

1- التدريس:

كان التدريس الوظيفة الأولى والوحيدة عند نشأة الجامعات، تلك الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل من الممارسين والمنظرين على حد سواء، مما جعل الجامعات توظف كل إمكاناتها المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هذا الهدف، لذا فإن مؤسسات التعليم الجامعي ركزت جل اهتمامها منذ بداية مسيرتها التاريخية،حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، على توفير نوع من التعليم ذي المستوى العالي[5].

ومنذ نشأة الجامعات حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان يُنظر للأستاذ الجامعي، على أنه مدرس في المقام الأول، وليس باحثاً، ولذلك وُصف أستاذ الجامعة آنذاك بأنه المعلم العالم، ذو المعرفة العلمية الواسعة والفكر المستنير، الذي يتمتع بقدر كبير من الاحترام والتقدير في الوسط الجامعي، وفي المحيط الاجتماعي، كما لم يكن معيار تميز الأستاذ الجامعي في ذلك الحين هو إنتاجه من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، وإنما كان معيار التميز هو مدى كفاءة وفاعلية أستاذ الجامعة في قاعة الدرس، وما يتعلمه منه طلابه من معرفة وفكر وأخلاق وسلوك، ولذلك عرفت الأوساط الأكاديمية في بعض الجامعات العريقة، أسماء بعض الأساتذة البارزين، الذين اكتسبوا واسعة ومكانة علمية مرموقة، نظراً لما يتميزون به من أساليب تدريسية مشوقة، وما يملكونه من قدرات ومهارات عالية، ولما يقومون به من مسؤوليات مهنية في قاعة الدرس[6].

2- البحث العلمي:

أصبح البحث العلمي في هذا العصر، يشغل حيزاً كبيراً من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات، والمسؤولين في جميع الأوساط الأكاديمية دون استثناء، لأن مكانة عضو هيأة التدريس العلمية، أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبحث والنشر والتأليف، هذا فضلا عن دور البحث العلمي في تزويد عضو هيأة التدريس بالمعلومات والمعارف المتنوعة، وتحسين مستوى أدائه وتقدمه المهني، كما يمثل البحث العلمي موردا مهما من موارد تمويل الجامعات، نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية، لصالح قطاعات المجتمع الإنتاجية.

ويؤدي البحث العلمي مجموعة من الوظائف أبرزها:

- البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها.
- البحث العلمي أساس المكانة والتميز، ومن خلاله تتفاضل الجامعات.
- البحث العلمي أساس ترقية وتميز عضو هيأة التدريس بالجامعة.
- البحث العلمي يمثل موردا حيويا لتمويل التعليم الجامعي.
- البحث العلمي أحد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيأة التدريس[7].

غير أن جامعاتنا العربية عموما والجزائرية على وجه الخصوص يطغى عليها الجانب التدريسي أكثر من البحثي، وهو ما أشار إليه الأستاذ الدكتور صالح هاشم الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية إلى أن جامعاتنا – حديثة العهد– ومهمتها الرئيسية تأهيل الكوادر البشرية وهي جامعات تعليمية في المقام الأول يشكل طلبة مرحلة الليسانس 90% من طلبتها و10% هم من طلبة الدراسات العليا، بينما توصف جامعات العالم المتقدم بأنها جامعات بحثية يشكل طلبة الدراسات العليا نسبة 50% من مجموع طلبتها[8].

3- خدمة المجتمع:

تقوم الجامعات بدور أساس في تنمية المجتمع، تنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية، فالجامعات تقدم خدماتها في كافة المجالات ولكافة الأفراد والمنظمات، من خلال إعداد رأس المال البشري، باعتباره أهم مقومات التنمية والتطور في المجتمع، ومتابعة تدريب وتأهيل الأفراد في مهنهم، بهدف تجديد أفكارهم ومعارفهم، وتزويدهم بكل جديد في مجال عملهم، فالجامعات منوطة بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبحل مشكلاتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها[9].

أولا: الوظيفة التعليمية للجامعة الجزائرية: إنجازات متميزة وسط اختلالات متعددة

حققت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا مجموعة هامة من الإنجازات على مستوى الهيكلة والإطار البشري، كما شكلت على الدوام خزانا لإمداد الإدارات

والمؤسسات والشركات العمومية والخاصة بالإطار البشري، فضلا عن الجامعات ومراكز البحث العربية والأجنبية.

غير أن هذه الإنجازات رافقتها مجموعة من الاختلالات على مختلف الأصعدة، وهذا باعتراف الوصاية ذاتها، فقد ورد في ديباجة وثيقة إصلاح التعليم الجامعي الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2007 ما يلي: " لقد أدى تراكم الاختلالات عبر السنين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها بلادنا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية"[10].

ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

أ- **البرامج:** على الرغم من مسايرة بعض الشعب والفروع الجامعية لبعض التطورات الحاصلة على المستوى المعرفي، إلا أن أغلبية الشعب في الجامعة الجزائرية تُدرس بها مقاييس عفا عنها الزمن وتجاوزتها الأحداث، منها ما يحتاج إلى تحيين، وأكثرها يتطلب تكييفه مع الواقع العالمي والجزائري المتغير على الدوام.

وهذا ما دفع وزارة التعليم العالي في إطار النظام الجديد ل.م.د إلى فرض فكرة تجديد المقاييس والمحتويات وتحيينها كل أربع سنوات، إن الفكرة من الناحية النظرية جيدة، لكن هل يسمح راهن الجامعة الجزائرية وظروف الأستاذ الباحث بالقيام بهذه المهمة...؟

ب- **التأطير:** على الرغم من العدد المتزايد للأساتذة من خلال فتح فروع الماجستير في مختلف التخصصات، وفتح مدارس الدكتوراه، إلا أن العديد من الفروع الجامعية لا تزال تعاني عجزا في التأطير.

ذلك أن المعدل المثالي والنسبي بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة هو (1:15) بينما في واقعنا العربي والجزائر جزء منه نجده أعلى بكثير إذ يصل إلى (1:90) بل وقد يصل في الشعب الإنسانية (1:320) وفي أدناه بين (1:25).

ج- **الطلبة:** يُعد الطالب محور العملية التعليمية في كل الأطوار، والمأمول في كل نظام تعليمي هو حصول الطالب على تعليم وتكوين ذي نوعية جيدة تساعده على

فهم مشاكل مجتمعه والمساهمة في حلها، غير أن مثل هذه الطموحات تصطدم في واقعنا بالعدد الهائل للطلبة، فقد يصل عدد الطلبة الجزائريين المنتسبين إلى قطاع التعليم العالي في الموسم الجامعي 2009/2008 إلى مليون طالب، مما يطرح العديد من الإشكاليات أثناء التكوين وبعده، مثل حجم التأطير ونوعيته، ومصير مئات الآلاف من حاملي الشهادات بعد التخرج[11].

د- الإنفاق الحكومي: لا يزال الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي يثير جدلا، خاصة بين الدول النامية وخبراء صندوق النقد الدولي، ففي الوقت الذي يسعى القائمون على سياسات تلك الدول إلى المحافظة على مجانية التعليم العالي، والتوجس من فتحه للخواص خشية ردود الأفعال من قبل الطلقات الفقيرة التي تمثل النسبة الأكبر ن النسيج الاجتماعي في هذه الدول، يُصر خبراء صندوق النقد الدولي على ضرورة تقليص الدول النامية للنفقات الاجتماعية إلى الحدود الدنيا، وفي مقدمتها قطاع التعليم العالي، بل وتحرير هذا الأخير من القيود الحكومية على مستوى التمويل والبرامج على حد السواء.

وفي هذا الإطار تشير الإحصائيات أن نسبة 57% من مجموع الطلبة العرب موجودون في ثماني دول عربية هي اليمن، الصومال، السودان، موريتانيا، جيبوتي، مصر، المغرب، ويتراوح معدل الإنفاق السنوي على الطالب فيها بين (550-1500) دولار، ويتواجد 32.5% من الطلبة العرب في سبع دول عربية وهي الأردن، العراق، فلسطين، الجزائر، ليبيا، تونس، لبنان، ويتراوح معدل الإنفاق السنوي على الطلاب فيها بين (1750-3000) دولار تقريبا، بينما يتواجد الباقي في دول الخليج العربي ويتراوح حجم الإنفاق السنوي على الطالب بين (7-15) ألف دولار تقريبا.

وفي السياق ذاته يرى البنك الدولي أن عملية ا لتعليم يجب أن تخضع لتوجهات العناصر التالية:

العنصر الأول: تحويل التمويل العام من مرحلة التعليم العالي إلى المراحل الأدنى، وبالذات التعليم الأساسي.

العنصر الثاني: الحد من دور الدولة في النشاط التعليمي، وفي سياق ذلك يجب الحد

من نمو الإنفاق العام الموجّه إلى التعليم بعامة، وتخفيض تكلفة التلميذ في جميع المراحل.

العنصر الثالث: تشجيع دور القطاع الخاص في التعليم، والسماح لهذا القطاع بدوره في التعليم العالي والأدنى كذلك.

وبنظرة بسيطة إلى تصورات البنك الدولي هذه تكشف عن نزعة طاغية لتسويق التعليم العالي، أي لجعله خاضعا لقيم السوق، ولكن هل يمكن الأخذ بهذه الأفكار في سياسة التعليم في العالم العربي؟

لقد وُجدت المدارس الخاصّة، وكان لها دور كبير في تخريج دفعات من الطلبة بمستويات علمية وتقنية قوية وعالية، ولكن ساهم ذلك من ناحية أخرى في تصديع بنية المجتمع بشكل خفي وغير ملموس، فمن نتائج ذلك أن حظي هؤلاء بطلب السوق، فيما تعثر ذلك على خريجي المدارس العامة، ذلك أن السوق والمؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث تفتش عن الأجود بطبيعة الحال[12].

ويمكن إجمالا حصر راهن الجامعة الجزائرية في العناصر التالية التي ذكرها "عدنان مصطفى" في دراسته حول ظروف نشأة الجامعات العربية، حيث أكد أن الجامعات العربية، تواجه جملة من التحديات الداخلية، أهمها:

– الجامعات العربية معظمها جامعات حكومية، ومسيرة بقرارات الأنظمة السياسية الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى وجود قرارات فوقية، تقلل من الاستقلالية وديمقراطية الحياة الجامعية.

– الجامعات العربية امتداد للجامعات الأوروبية والأمريكية، إلا أنها لم تحذ حذوها في التقدم والتطور والرقي، مما جعلها تنحسر في أدائها، ووصلت إلى ثبات يكاد يقارب صمت القبور.

– معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، تخيم عليهم التقليدية في ممارسة المهنة، وهم لا ينمون مهنيا وأكاديميا بالصورة التي يتطلبها مجتمع المعرفة.

– تفشي ظاهرة المحسوبية والتحيز والمحاباة، واعتماد السرية في عمليات ترقية أعضاء هيأة التدريس في الجامعات العربية، يضاف إلى ذلك غموض الأنظمة

والتعليمات المتعلقة بالترقية، وتناقضها وتعرضها للتغيير بشكل مستمر، وفقا لأمزجة الأفراد والإدارات.

– ضآلة ميزانيات الجامعات بشكل عام، وعدم مقابلتها للأعداد الغفيرة من الطلاب، وضآلة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، وقلة المخصصات المرصودة لمشاركة أعضاء هيأة التدريس في المؤتمرات محلة كانت أو عالمية.

– الافتقار إلى سياسات واضحة وبرامج محددة، تتعلق بتطوير وتنمية أعضاء هيأة التدريس مهنيا في الجامعات العربية.

كما أن التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي يعتبر حديث العهد قياسا على ما تحقق في البلدان المتقدمة، إذ يعود بدء تأسيس الجامعات في الوطن العربي، باستثناء جامعات القاهرة والخرطوم والقرويين إلى مطلع الستينات من القرن الماضي بـ(23) جامعة وإن عددها حاليا يبلغ حوالي (240) جامعة تقريبا، منها (173) أعضاء في الاتحاد تمثل جامعات القطاع الخاص 35% منها، وإن هذه الجامعات تضم ما ينوف على أربعة ملايين طالب يدرسهم قرابة (140) ألف عضو هيئة تدريس[13].

هـ- إصلاح البرامج: بفرض نظام ل.م.د والتخلي التدريجي عن النظام القديم، وسنتناول هاذ العنصر بالتفصيل فيما بعد.

و- الملكية: الأصل في الجامعة الجزائرية أنها حكومية خالصة تمويلا وتجهيزا وإشرافا وتوجيها ومراقبة، غير أن القانون رقم 08-06 جاء ببعض الاستثناءات فيما يتعلق بنمط الملكية، حيث أقر القانون مواد جديدة تفتح المجال للخواص لخوض غمار التكوين في التعليم العالي مع اشتراط إثبات رأس مال اجتماعي يساوي على الأقل الرأسمال الاجتماعي الذي يشترطه التشريع المعمول به لإنشاء شركة مساهمة.

وهو ما ورد في المادة 43 مكرر1، واستثنى من ذلك التكوين في ميدان العلوم الطبية الذي ستستمر الدولة الجزائرية في ضمانه واحتكاره، وهو ما ورد في المادة 43 مكرر2، وورد في ذات المادة مكرر3 أن الإنشاء مؤسسة أجنبية خاصة للتكوين العالي يخضع إلى اتفاق ثنائي مصادق عليه.

ل- الموارد البشرية: يتشكل النسيج البشري في قطاع التعليم العالي بالجزائر من حوالي مليون طالب و28000 أستاذ، فضلا عن آلاف الإداريين والموظفين والمخبريين وغيرهم...

ي- التمويل:

تُعرف نفقات التعليم بأنها مجموع الأموال اللازمة للصرف على التعليم، وتشمل النفقات الحكومية والنفقات الأسرية[14]، وسنتعرض لهذا العنصر بشيء من التفصيل، لأنه يطرح حاليا نقاشا وطنيا وعالميا.

كما يُعد تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه من أعقد القضايا وأكثرها إثارة للجدل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، والتي تعاني منها كل دول العالم بلا استثناء، لذا تعددت الاتجاهات إزاء تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه، وفيما يلي عرض لأهم هذه الاتجاهات:

الاتجاه الأول: التمويل الحكومي العام:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي حق لكل مواطن، وأن المجانية تجسيد لهذا الحق، وتحقيق لديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وأن إلغاء المجانية سيخلق تمايزا طبقيا أساسه الموقع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، مما يكرس التمايز ويهدد أمن المجتمع، وعليه فالدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن تمويل التعليم الجامعي وتوفيره للأفراد في المجتمع.

الاتجاه الثاني: التمويل الخاص:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي مشروع استثماري، وكما تصرف عله أموال فلابد له من عائد ومردود اقتصادي، وعليه يجب أن ترفع الدولة يدها عن التعليم الجامعي، ويصبح من مسؤولية القطاع الخاص، الذي يتولى الجوانب الإدارية والمالية لهذه الجامعات.

وخاضت بعض الدول العربية تجربة الجامعات الخاصة في الأردن والسودان ومصر والإمارات، إلا أن هناك بعض العقبات التي تعترض هذه الجامعات، وتحديات كثيرة، لدرجة أن البعض يعتبر الجامعات الخاصة والتوجه للتمويل الخاص

هي استجابة لظروف آنية، فرضتها سيادة الفكر الرأسمالي وتفرده في العالم، وسعيه لبسط شعار اقتصاديات السوق.

الاتجاه الثالث: التمويل المختلط:

نظرا لأن لكل من التمويل العام والتمويل الخاص محاذيره وسلبياته، ولتلافي الجدل القائم بين أنصار الاتجاهين السابقين، ظهر اتجاه ثالث ينحو منحىً وسطاً بين الاتجاهين السابقين، ينادي بالتمويل المختلط، ويؤسس هذا الاتجاه على أن تمويل التعليم الجامعي مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

ويؤكد هذا الاتجاه حق الفرد في التعليم، شريطة التوفيق بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، ويعد هذا الاتجاه هو الأكثر شيوعا على المستوى العالمي، وربما في المستقبل يصبح هذا الاتجاه الأقوى من بين اتجاهات تمويل التعليم الجامعي، خاصة وأنه يتغلب على مشكلات التمويل الخاص، حيث لا يترك الحبل على غاربه للقطاع الخاص ليتحكم في مجريات الأمور بالمجتمع، حسب سياسات القطاع الخاص التي تغلب المصلحة الشخصية والربح على غيره من الأمور[15].

فمن باب المقارنة نجد أن كلفة التعليم العالي في أمريكا تقدر سنوياً بحوالي (173) مليار دولار بينما لا تتجاوز (5) مليارات دولار في العالم العربي، مع تقارب نسبة عدد سكان أمريكا والعالم العربي التي تقدر بحوالي 280مليون نسمة.

وفي الولايات المتحدة الأميركية أيضا، هناك 92 جامعة حكومية أو مدعومة من الولايات (أي مدعومة من قبل إحدى الولايات الخمسين وليس من قبل الحكومة الفدرالية) من أصل 100 جامعة كبيرة، ويحصل 77% من طلاب الجامعات القومية على تعلمهم في المؤسسات التعليمية الحكومية. رغم ذلك، تحتل الجامعات الخاصة الرئيسية كافة المراكز الخمسة والعشرين الأولى في الترتيب، ما عدا ثلاثة أو أربعة مراكز، في معظم تصنيفات الجامعات، وهكذا تحوز جامعات الأبحاث الخاصة على احترام شديد في الولايات المتحدة كما حول العالم[16].

أما في الجزائر، فقد احتكرت الحكومة الجزائرية تمويل الجامعات العمومية مع عدم التفكير في موارد إضافية، ماعدا المورد الأصلي المتمثل في الميزانية القطاعية السنوية، والتي تظل غير كافية مادامت تعتمد على مورد واحد.

فهل فتح المجال للخواص للاستثمار في قطاع التعليم العالي، يُعتبر مؤشرا على اتجاه الحكومة الجزائرية نحو اعتماد النمط المختلط في تمويل التعليم العالي والتخلص تدريجيا من النفقات الباهظة للتعليم العالي.؟ ذلك ما ستكشفه السنوات القادمة؟

ثانيا: وظيفة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

البحث العلمي هو الأداة الفاعلة وراء التقدم التقني، فالتقنية ليست سوى تطبيق للمعرفة، والجامعات معنية بالبحث العلمي، بهدف الارتقاء بمستوى المجتمع في الحاضر والمستقبل، ويسهم البحث العلمي بدور حيوي في الارتقاء بمستوى أداء الجامعات[17].

وبالنسبة للجزائر فقد أصبح البحث العلمي بداية من سنة 1998 أولوية وطنية، لذلك سنستعرض في هذا العنصر توجهات الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الخمسية القادمة 2012/2008، حيث سنركز في البداية على مجموعة من مؤشرات البحث والتطوير التي رصدتها الوزارة على شكل توقعات وآفاق ثم نناقش مدى واقعية هذه التوقعات، اعتمادا على التجارب السابقة والنتائج المحققة والواقع الراهن.

مؤشرات البحث والتطوير:

يمكننا رصد توجهات الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الخمس سنوات القادمة من خلال استعراض بمجموعة من توقعات الوزارة الوصية على القطاع، والتي ورد ذكرها في المخطط الخماسي 2012/2008.

أ- على المستوى التشريعي القانوني:

فيما يتعلق بهذه النقطة بادرت الوزارة إلى إصدار مجموعة من القوانين الجديدة والأخرى متممة ومعدلة تخص تنظيم القطاع ورصد أهم التطورات فيه، مع محاولة لاستشراف المستقبل بناء على معطيات تم استقاؤها من الميدان.

تعديل القانون التوجيهي للتعليم العالي الصادر سنة 1999، وإصدار المخطط الخماسي 2012/2008:

تضمن التعديل المتعلق بالقانون التوجيهي للتعليم العالي مجموعة من التغييرات والإضافات انصبت حول طبيعة التكوين والتمويل ومهام الأساتذة.

ففيما يتعلق **بالتكوين** تم تعديله من أجل فرض نظام ل.م.د الذي ينظم الدراسة في ثلاثة أطوار: يدوم الطور الأول ثلاث سنوات ليُتوج بشهادة الليسانس، في حين يدوم الطور الثاني سنتين ليتوج بشهادة الماستر، ويدوم الطور الثالث ثلاث سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه، والتخلص نهائيا من النظام القديم بداية السنة الدراسية المقبلة.

ويتطلب نجاح هذا التكوين توفير الأستاذ المؤطر والمؤسسة الاقتصادية أو الإدارية المستقبلة والإدارة الجامعية المرنة.

أما بخصوص **التمويل** فقد دأبت الدولة الجزائرية على تخصيص ميزانية قطاعية سنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن قانون المالية موجهة أساسا للتجهيز والتسيير، زيادة على ميزانية مستقلة مخصصة للبحث العلمي قدرها 100 مليار دينار، أي أزيد من 01 مليار دولار على مدار الخمس سنوات المقبلة، بمعدل 200 مليون دولار كل سنة[18].

كما أضاف القانون **مهام جديدة للأستاذ** الجامعي فضلا عن التدريس والإشراف، حيث أصبح مكلفا كذلك بمهمة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بصورة ملزمة، والخبرة والاستشارة عند الاقتضاء، وذلك في المادة 52 من القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم[19].

النظام الوطني للبحث العلمي: مكتسبات يجب تقويتها

تتألف هياكل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر فضلا عن الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس والمعاهد الوطنية التي سبق ذكرها، من مراكز البحث، وحدات البحث، وكالات البحث ومخابر البحث.

هياكل البحث في الجزائر:

مراكز البحث:

تتوزع على عدة ميادين تشمل العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التكنولوجية، وهي:

– مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) – مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(CERIST).

– مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة(CDTA) – مركز البحث في التلحيم والمراقبة(CSC).

– مركز البحث في تحليل الفيزيو–كيمياء(CRAPC) – مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية(CRSTDLA) – مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير (CREAD).

– مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية(CRASC) – مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة(CRSTRA) .

وحدات البحث:

– وحدة تطوير تكنولوجيات السيليسيوم (UDTS)– وحدة تطوير التجهيزات الشمسية(UDES).

– وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي(URERMS) – وحدة البحث التطبيقي في الطاقة المتجددة(URAER) – وحدة البحث التطبيقي للصناعة والمعادن التابعة لمركز التلحيم والمراقبة(URASM).

وكالات البحث:

– الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي(ANDRU)– الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة(ANDRS).

– الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث و التطور التكنولوجي(ANVREDET).

مخابر البحث:

تضم شبكة البحث العلمي ستة مائة وتسعة وثلاثون (648) مخبرا بالمؤسسات الجامعية الوطنية، ومن بينها أربعة تنتمي إلى قطاعات أخرى[1].

المجالات البحثية ذات الأولوية:

بناء على ما ورد في الملحق الخاص بالقانون التوجيهي للتعليم العالي فإن المجالات البحثية ذات الأولوية الوطنية تم ذكرها وحصرها في القانون ذاته، وتم اعتماد منهجية جديدة في تحديد المجالات البحثية المهمة، كما أورد المخطط التوجيهي توقعات الموارد البشرية والمشاريع البحثية خلال الخمس سنوات القادمة.

وقد تم ذكر بعض المجالات البحثية ذات الأولوية مثل: الطاقات المتجددة والموارد المائية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال...

اقتراح مجالات البحث الجديدة:

في هذا الإطار تم اعتماد نظام البرمجة من الصنف "top down" (من الأعلى إلى الأسفل) من خلال تعريف وإعداد البرامج الوطنية للبحث التي تعكس إشكاليات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في مجموعة مترابطة من محاور ومواضيع البحث، ويكمن الجانب الإيجابي للصنف "top down" من البرمجة في تداخل القطاعات وتعدد تخصصات البرامج الوطنية للبحث، وكذا في البعد التعددي لأعمال البحث المتعلقة بالبحث الأساسي والبحث التطبيقي والتطوير التكنولوجي.

وجاء نمط البرمجة هذا الذي أدخل تغييرات هامة، ليحدث القطيعة مع تطبيق البرمجة الذي كان سائدا قبل صدور القانون رقم 98–11 المتركز على المفهوم "bottom up" والذي بموجبه تحول مشاريع البحث المحددة والمقترحة من طرف الباحثين أنفسهم إلى هيئات المداولة لتأييدها لتصبح بذلك العناصر المكونة لمخطط يسمى "البرنامج الوطني للبحث" وقد أثبت هذا المفهوم محدوديته والواقع أن جزءا كبيرا من مشاريع البحث لم يكن يعكس الانشغالات الأساسية للبلاد سواء من حيث التطور الاجتماعي والاقتصادي أو من حيث تكوين الباحثين والمكونين[20].

التوجهات العامة والمنجزات المنتظرة:

منذ صدور القانون رقم 98-11 تم إعداد سبعة وعشرين(27) برنامجا وطنيا للبحث من بين الثلاثين (30) برنامجا المقررة ويترجم تجسيد هذه البرامج الوطنية للبحث تنفيذ 5226 مشروعا منها 1150 مشروعا تم اختيارها عن طريق المناقصة الوطنية لعروض مشاريع البحث و3331 بناءا على مقترحات صادرة عن أساتذة باحثين تندرج في إطار اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث الجامعي (Cnepru) و625 مشروعا تندرج في إطار مشاريع البحث الخاصة بكيانات البحث طبقا لمهامهم و120 مشروعا في إطار التعاون الدولي[21].

توقعات الموارد البشرية والمشاريع البحثية:

تتوقع وزارة التعليم العالي أن يزداد عدد الأساتذة الباحثين، والباحثون الدائمون خلال الخمس سنوات القادمة ليصل عدد الأساتذة مع مطلع سنة 2012 إلى حوالي 28000 أستاذ باحث، غير أن هذا العدد يظل غير كاف بالنظر إلى الزيادات المتتالية في أعداد الطلبة من سنة لأخرى، مما ينعكس على مستوى التأطير، وعلى نسبة عدد الأساتذة إلى الطلبة، كما يُتوقع زيادة في عدد الباحثين الدائمين من 2100 أستاذ في السنة الجارية إلى 4500 باحث دائم سنة 2012، غير أن هذا العدد أيضا يظل غير كاف بالنظر إلى الحركية النشطة التي يشهدها المجتمع الجزائري في كل المجالات مما يحتم الزيادة في عدد الباحثين وعدد المشاريع البحثية.

جدول رقم -01- يمثل عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2008-2012[22]:

السنوات / الأساتذة	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة الباحثون	13720	14720	18863	25079	26579	28079
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	**15220**	**16820**	**21563**	**28379**	**30479**	**32579**

كما تتوقع وزارة التعليم العالي أيضا زيادة في عدد المشاريع البحثية المنجزة من 2000 مشروع خلال السنة الجارية إلى 3732 مشروعا سنة 2012.

جدول رقم -02- يمثل تقدير زيادة عدد مشاريع البحث خلال الفترة 2008-2012[23]:

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المشاريع الجديدة	2000	2000	3200	3650	1732	3732

الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر:

بداية يمكن التأكيد أن ما ينفق على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي لا يزال ضعيفا جداً بالمقارنة بالمعدلات العالمية، ولا مفر من زيادة الاستثمار في البرامج الوطنية.

غير أن هذه الزيادة لا يمكن أن تتم عملياً إلا بتفعيل دور الشركات المنتجة وصناديق التمويل في القطاع الخاص، فإذا ما نظرنا إلى نسبة عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات أو مع مراكز البحث في الاتحاد الأوروبي مثلاً، نجدها تتراوح بين 5 و45% من عدد الشركات، في حين أن الإنفاق العربي على البحث العلمي أساساً يأتي من القطاع العام (85-90%).

وإذا ما قورنت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر على سبيل المثال كأحد الدول الرائدة في الوطن العربي مع المتوسطات العالمية نجد أنها تصل إلى حوالي 1% تقريباً، وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العام للإنفاق على البحث العلمي في العالم والذي تصل نسبته إلى حوالي 1.62%، ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق لى البحث العلمي في مصر يبلغ حوالي 17 جنيهاً للفرد سنوياً (أقل من 3 دولارات) كما أن نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في مصر تصل إلى 91% بينما تقل في اليابان إلى 18% ثم كندا 30.1% تليها السويد وسنغافورة 30.4% ثم تليها

الولايات المتحدة 35.7%، وتشير النسب إلى وجود ارتباط عكسي بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، أما تمويل الشركات المنتجة وصناديق التمويل الخاص فإن أعلى نسبة توجد في اليابان (81%) تليها السويد(62.9%) ثم سنغافورة (62.5%) تليها الهند (16.4%) ثم هونغ كونغ[24].

كما يصل نصيب الباحث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 425 ألف دولار في العام، وفي ألمانيا337 ألف دولار في العام، وفي اليابان 389 ألف دولار في العام، وفي إسرائيل302 ألف دولار في العام، بينما يصل نصيب الباحث في مصر 6 آلاف دولار في العام، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بنصيب الباحث في الدول المتقدمة[25].

وإجمالا فإن ما تنفقه الدول المتقدمة على البحث العلمي يعادل (15- 25) ضعفاً مما تنفقه الدول العربية مجتمعة، إذ لا تزيد نسبة ما تخصصه الدول العربية لهذا الغرض عن 0.15 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تزيد حصة الجامعات منه عن نسبة 30%، بينما تنفق اليابان وحدها حوالي (150) ضعف ما ينفقه العالم العربي، بل إن جامعة بيركلي الأمريكية بفروعها التسعة تحصل مقابل خدماتها البحثية على ستة أضعاف ما ينفق على التعليم العالي في الوطن العربي، وذلك نظراً لأن الجامعات في العالم المتقدم - كما بينا- هي جامعات بحثية بالمقام الأول تخصص لها المؤسسات الصناعية والإنتاجية موازنات كبيرة لغايات البحث والتطوير، بينما تنتشر في الوطن العربي ظاهرة إنشاء المراكز البحثية التي يتجاوز عددها خمسمائة مركز بحثي[26].

حصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لا يزيد في الكويت(صاحبة الترتيب الأول عربيا) عن 0.2% سنويا في حين تصل هذه النسبة في إسرائيل إلى4.5% ومعدل البحث العلمي عالميا هو2.3% من الناتج المحلي السنوي[27].

تشير الجداول والأرقام التي أوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 إلى أن عدد العاملين في البحث والتطوير في البلدان العربية من العلماء و المهندسين يقارب من 330 فردا لكل مليون من السكان مقابل 4000 فرد في أمريكا الشمالية و 2400

فرد في أوربا وعدد الفنيين لا يتجاوز 50 فردا لكل مليون مواطن مقابل 1000 فرد لكل مليون مواطن في الدول المتقدمة، ويلعب تدني الإنفاق العربي على البحث و التطوير، الذي هو الأدنى من بين مجموعات دول العالم (أقل بحوالي سبع مرات من المعدل العالمي محسوبا على النسبة المئوية للدخل القومي وأقل بـ 12-15 مرة من الدول المتقدمة) يلعب دورا رئيسيا في الحد من التطور العلمي والقابلية على الابتكار خصوصا وأن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89% من مجمل ذلك التمويل (الضعيف أصلا) يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين كما يذكر التقرير[28].

أما في الجزائر وعلى الرغم من رصد الدولة الجزائرية لمليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة للبحث العلمي، إلا أنها تظل غير كافية بالنظر إلى التزايد المنتظر في عدد الأساتذة الباحثين وتعدد وتعقد الظواهر الاجتماعية والتقنية، مما يتطلب إنفاق أموال باهظة إذا أراد القائمون على شؤون الدولة الجزائرية النهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ونظرا لأن تمويل البحث العلمي في الجزائر، يتم في معظمه من قبل الحكومة، تبدو الدعوة مقبولة لأن يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تمويل البحوث العلمية من خلال شراكة فاعلة بين القطاعات الاقتصادية والجامعات في المجتمع، وهو ما تؤكده دراسة"levy" والتي ترى أن دور القطاع الخاص سوف يتزايد في المستقبل لتحمل أعباء تمويل التعليم والبحث العلمي بالجامعات[29].

تقييم وتثمين البحث العلمي في الجزائر:

قبل التعرض لمنهجية تقييم وتثمين البحث العلمي في الجزائر، أردنا استعراض ملخص حول التجربة الأوربية في تقييم ومتابعة البحث العلمي والتي تُعتبر من النماذج الناجحة عالميا، مما يحتم علينا الاقتباس من إيجابيات هذه التجربة، خاصة وأن للجزائر اتفاقيات شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوربي في العديد من المجالات، وأبرزها التبادل العلمي.

معايير التقييم والمتابعة في التجربة الأوروبية:

يعتمد الاتحاد الأوروبي معايير عديدة لتقييم ومتابعة الأداء البحثي بكل جوانبه، منها المؤشرات التكنولوجية والمالية للأداء البحثي، ويُعتبر مؤشر "كثافة البحث العلمي والتطوير" من أفضل المؤشرات المعروفة لتقييم فعالية نشاط البحث ويمثل نسبة الدعم المالي للحكومات.

أما معايير أداء العلوم والتكنولوجيا فتحتوي على ما يلي:

- الحصول على جائزة نوبل لكل مائة ألف باحث علمي ومهندس، وهو معيار للإنتاجية المنجزة.
- معيار المخرجات العلمية، مثل:

أ- نسبة المنشورات العلمية لإجمالي المنشورات في العالم.

ب- نسبة المنشورات لكل وحدة دعم مالي.

ج- نسبة المنشورات لكل باحث.

- معيار المخرجات التكنولوجية، وتحديداً نسبة براءات الاختراع.
- معيار الأداء الاقتصادي، وتحديداً، نسبة الإنتاج لكل عامل، ونسبة التصدير[30].

آليات تقييم البحث العلمي في الجزائر:

تنقسم عملية التقييم التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي إلى شطرين: داخلي وخارجي، يتمحور حول عاملين أساسيين:

- التقييم الاستراتيجي المتضمن سياسات البحث بكل أبعادها.
- التقييم العلمي المتضمن نشاطات البحث.

وقد اعتمدت وزارة التعليم العالي خلال الفترة السابقة على مجموعة من آليات التقييم للبحث العلمي، غير أن هذه الآليات مثل المجالس العلمية للأقسام والكليات والجامعات، اللجان القطاعية الدائمة، اللجان القطاعية المشتركة، المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، مجلس الوزراء، البرلمان، يطغى على عملها الجانب البيروقراطي أكثر من الجوانب البحثية المعرفية، وزيادة على ذلك تفكر الوزارة في

بعث نشاط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، فضلا عن إنشاء مجلس وطني للتقييم (cne) يترأسه وزير القطاع...

نحو تعليم عالي منتج ومرن

بعد عرضنا للموضوع من أبرز جوانبه، يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات والخطوات العملية الواجب اتخاذها إلى جانب النصوص التشريعية لضمان تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، من أبرزها:

– ضرورة تحيين النصوص التنظيمية حتى تتماشى مع التغيرات الوطنية والدولية المتسارعة، والتي تتطلب المرونة في التعامل مع الأحداث، مع ضرورة التخلص من البيروقراطية الجامدة.

– التغلب على الاختلال القائم بين أنشطة التدريس وأنشطة البحث، مثلما ورد في وثيقة مؤتمر داكار حول التعليم العالي الفقرة 09، وهو إحدى المشكلات الباعثة على القلق التي ينبغي أن يهتم بها التعليم العالي، ففي البلدان النامية مثلا قد يصل حجم مهام التدريس والتوجيه أحيانا إلى أبعاد يستحيل معها إجراء بحوث رفيعة المستوى، وتصبح معها صفة الباحث فارغة جوفاء لا تُجدي إلا في تبرير مصدر تكميلي للموارد، ولذلك فإن الحرص على الصلة الضرورية بين البحث والتدريس بالنسبة لجميع الأكاديميين في كل المؤسسات أضحى واجبا مفروضا، فهل تكفي القوانين الجديدة التي تضيف للأستاذ الجامعي وظيفة البحث بصفة إجبارية.

– توفير قواعد بيانات يستفيد منها الباحثون والخبراء في شتى ميادين البحث، حتى تكون قاعدة انطلاق لبناء منظومة بحثية متكاملة، ذلك أن العديد من الباحثين الجزائريين يعانون من شح كبير في المعلومات المتعلقة بمجالات بحوثهم، مما يجعلهم يعتمدون بصفة شبه كلية على شبكة الانترنيت التي لا يمكن الوثوق في كل بياناتها ووثائقها.

– السعي للوصول إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي يؤكد أن المعرفة قوة، وهو مجتمع يقوم على أساس إنتاج المعارف، الأمر الذي يؤكد أن مجرد اكتساب المعلومات والبحث عنها، واستخدام التقنيات المعاصرة، كأداة تيسر الحصول على

المعلومات، ليس كافيا، وإنما لا بد من تجاوز ذلك إلى عمليات إنتاج حقيقية للمعارف، يتم تسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا يحمل في ثناياه إمكانات القوة، ويمهد للتطور والتحسن والتقدم على مستوى الأفراد والجماعات، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الترابط الوثيق بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع[31].

– الحرص على جودة التعليم العالي من خلال:

* جودة مستوى العاملين التي تفترض مكانة اجتماعية ومالية لائقة تُوفر لهم، وحوافز تُشجع الباحثين على البحث الجماعي المشترك.

* جودة مستوى البرامج حتى تتلاءم مع كل ما هو عصري ومطلوب ومتجدد، مع ضرورة التركيز على التخصصات في مجال التكنولوجيا المحورية التي ذكرها نبيل علي في كتابه عن الفجوة الرقمية، والتي تمثل حاليا أهم فروع التكنولوجيا العالية وهي:

أ– التكنولوجيا المعلوماتية **ب**– التكنولوجيا الحيوية **جـ**– النانو تكنولوجي (تكنولوجيا المنمنمات) [32].

* جودة مستوى الطلاب الذين يشكلون المادة الأولية للتعليم العالي، مع الحرص على تطبيق معايير الجدارة والتفوق، مع الحرص على التوازن بين الشعب العلمية والشعب الأدبية، فحسب إحدى الإحصائيات تبلغ نسبة الطلبة العرب الملتحقين بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والقانونية والإدارية حوالي 78% من مجمل عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات العربية، بينما تتراوح نسبة الطلبة الملتحقين بالدراسات العلمية والتكنولوجية بين (25–30%)، وهذا ينعكس سلبا على التطور التكنولوجي والعلمي، ويشير إلى أننا مستهلكون للتكنولوجيا لامنتجين لها، فهل يمكن لمدارس وأقسام التميز التي تصبو وزارة التعليم العالي إلى إقامتها من معالجة هذه الظاهرة؟

* جودة مستوى البُنى الأساسية والبيئة الداخلية والخارجية، وذلك بالاستفادة من الطفرة المالية في بناء هياكل عصرية، تليق بمستوى سمعة الجزائر.

* جودة مستوى إدارة المؤسسة بوصفها كلا متناسقا ومتماسكا يتفاعل مع البيئة، لأن مؤسسة التعليم العالي لا يمكن أن تكون جزيرة منغلقة على ذاتها، وهنا يكمن

الإشكال، حيث لا زالت إدارتنا الجامعية تُسير بطرق تقليدية تميزها البيروقراطية، وثقل الإجراءات وتعقيدها.

– ضرورة استغلال عناصر القوة في التجربة الجزائرية من أجل النهوض بالبحث العلمي، ومن أهمها:

* الموقع الجغرافي القريب من أوربا أحد مراكز الإشعاع العلمي، والذي يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق بغرض الاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا التكتل الإقليمي البارز.

* فرص الاستثمار المتوقعة في الجزائر والتي تسمح بإقامة مؤسسات ومشاريع اقتصادية، يمكن ربط الجسور بينها وبين الجامعة.

* وفرة الهياكل والبنى الأساسية من جامعات ومراكز جامعية، وهو ما ليس متوفرا في العديد من الدول.

* وفرة الموارد البشرية، حيث تتوفر الجزائر على خزان بشري شاب، طموح لكنه يحتاج إلى التكوين والتوجيه، وحسن الرعاية والتوظيف.

* حداثة العديد من ميادين البحث سواء في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، حيث أن المجتمع الجزائري غير مدروس بشكل كاف، مما يوفر ميادين بحث جديدة ومتجددة تحتاج إلى تجنيد آلاف الباحثين من مختلف التخصصات والفروع المعرفية..

– ضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية من أجل توفير بيئة مناسبة، تستفيد من نتائج البحوث العلمية، لأن البيئة الجزائرية غير مشجعة على لا على الإنتاج الاقتصادي، ولا على البحث العلمي.

فقد ذكر تقرير التنافسية العربية 2007 الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي، مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية ومدى تنافسية الاقتصاد الجزائري، استنادا لمعطيات صندوق الأمم المتحدة للإسكان وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الجزائر احتلت المرتبة 33 في ترتيب يضم 40 دولة من المنطقة الثانية كماليزيا وتونس وجنوب إفريقيا اعتمادا على ركيزة التعليم العالي

والتدريب، كما احتلت الرتبة 86 من أصل 128 بلدا، متحصلة على علامة 3.5 من 7.

أما بالنسبة لركيزة الابتكار فقد احتلت الرتبة 25 من أصل 40 بلدا من المنطقة الثانية، والرتبة 77 من أصل 128 بلدا بعد حصولها على علامة 3.1 من7[33].

إن الأرقام والإحصائيات سالفة الذكر، تُؤكد بوضوح أن الجزائر تحتاج إلى بذل مجهودات إضافية من أجل خلق مناخ ملائم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يسمح بمساهمة البحث العلمي في التنمية الوطنية.

الهوامش:

1- وثيقة عمل صادرة عن المنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، المؤتمر العالمي للتعليم العالي: التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين (الرؤية والعمل)، باريس (05-09 أكتوبر 1999)، ص2.

2- المرجع نفسه، ص.3

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 10، 27 فبراير 2008، قانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.

4- - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 10، 27 فبراير 2008، قانون رقم 08-06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 04 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

5- مليحان معيض الثبيتي، الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها "دراسة وصفية تحليلية" المجلة التربوية، المجلد الرابع عشر، العدد54، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي،2000، ص ص226-238.

6- المرجع نفسه.

7- أحمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل، (القاهرة: عالم الكتب، 2005)، ص.27

8- جريدة الرياض، 18 نوفمبر 2006.
9- سعيد التل(وآخرون)، (1997) قواعد الدراسة في الجامعة، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 1997)، ص ص99-100.
10- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي جوان 2007، الوثيقة موجودة في موقع الوزارة على شبكة الانترنيت: (www.mers.dz).
11- جريدة الرياض، 18 نوفمبر 2006.
12- http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2008/1/297457.htm
13- عدنان مصطفى، (1998)، مسألة الجامعات العربية، مجلة عالم الفكر، 1998، ص ص15-34.
14- محمد يوسف المسيليم، (2002) اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري.د.ن. ص ص81-82.
15- أحمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي... مرجع سابق، ص ص112-113.
16- http://usinfo.state.gov/journals/itsv/1105/ijsa/wagner.htm
17- عدنان الأحمد، دور البحث العلمي في تجويد التعليم وتجديده انطلاقا من نماذج التعليم العالي الموجودة والمفترضة، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، الجزء2، العين كلية التربية، 1998، ص898.
18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 10، 27 فبراير 2008، قانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.
19- أنظر المراسيم التنفيذية التالية:
- مرسوم تنفيذي رقم 08-129 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 03 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، السنة الخامسة والأربعون، العدد 23، 04 مايو سنة 2008.
- مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 03 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 23، 04 مايو سنة 2008.

– مرسوم تنفيذي رقم 08–131 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 03 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 23، 04 مايو سنة 2008.

20– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 10، 27 فبراير 2008، قانون رقم 08–05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98–11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002.

21– المرجع نفسه.

22– المرجع نفسه.

23– المرجع نفسه.

24- http://www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc

25– جريدة الرياض، 18 نوفمبر 2006.

26- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758296994%20&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

27-http://www.ao-academy.org/wesima_articles/aou_articles-20071208-1484.html

28- http://www.informatics.gov.sa/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=165.

29- Levy Daniel c.(1993). Recent trends in the privatization of Latin American. Higher education policy. Vol. 6, no.4. pp13-14.

30-http://www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc–

31- Pinch , Steven (1998). Knowledge communities, special theory and social policy. Social policy and administration. Vol.32, no.5.

32– نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة (318)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005)، ص ص74–75.

33– مارغاريتا ديزينياك هانوز وشريف الديواني وطارق يوسف، تقرير التنافسية العربية 2007: الحفاظ على زخم النمو، كلية دبي للإدارة الحكومية، ص12.